

أثر سياسة التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري

The impact of financial liberalization policy on the Algerian economy

بلواضح عبد العزيز

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور بالجللفة،

الجزائر، belouaziz@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022/04/14

تاريخ الاستلام: 2022/02/09

الملخص:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو استعراض وتحليل سياسة التحرير المالي في إطاره النظري والتعرف على دوافع هذا التحرير ومؤشراته وذلك بالاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراءات ومتطلبات العولمة المالية، وقياس أثر تلك السياسات على مختلف المؤشرات المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري.

فمن خلال إصلاحات القطاع المالي في الجزائر ضمن القانون رقم: 10-90 سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض حيث حقق توسعا في الحجم والنشاط وذلك بتحسين معدلات النمو الاقتصادي في فترات متباعدة إلا أن المعدلات غير مستدامة

الكلمات المفتاحية: العولمة المالية ، التحرير المالي ، دوافع التحرير المالي ، إصلاح القطاع المالي في الجزائر، النمو الاقتصادي في الجزائر..

تصنيف JEL: G32 ، G21 ، G28.

Abstract:

The main objective of this study is to review and analyze the financial silk policy in its theoretical frame work and identify the motives and indicators of this liberalization by integrating into the global economy through the procedures and requirements of financial globalization, and measuring the impact of those policies on various financial and monetary indicators in the economy. The Algerian.

Through the reforms of the financial sector in Algeria under Law No.: 10-9 in 1990 related to money and credit, it achieved an expansion in size and activity by improving economic growth rates in different periods, but the rates are not sustainable.

Key Words : Financial globalization, financial liberalization, motives for financial liberalization, reform of the financial sector in Algeria, economic growth in Algeria

JEL Classification: G32 ، G21، G28

1. مقدمة:

عان النظام المالي في الجزائر من قيود على عمله و تميز بتدخل حكومي واسع النطاق فيما عرف بسياسة الكبح المالي، ما أدى إلى جعل هذا النظام مصدرا لإختلالات كلية و أزمة اقتصادية و مالية حيث كان هذا السبب دافعا كافيا للجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لبداية إصلاحات جوهرية للقطاع المالي و الاقتصادي بتعليمات من المؤسسات المالية الدولية المانحة من خلال الالتزام بسياسة التحرير المالي و الذي باشرته الجزائر منذ سنة 1990 من خلال قانون النقد و القرض.

و عرف موضوع التحرير المالي اهتماما متزايدا بناء على الدور الهام الذي يلعبه القطاع المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي و تشمل الإصلاحات المالية كل المؤشرات المالية و النقدية للاقتصاد الوطني. وبالنظر لأهمية التحرير المالي في إحداث إضافة في الاقتصاد الحقيقي حرصت الجزائر على أن يأتي الهدف التنموي في مقدمة الأهداف الاقتصادية التي من أجلها يتم الانفتاح على العالم الخارجي.

1.1 إشكالية الدراسة: جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على السؤال التالي

ما هي آثار و انعكاسات سياسات التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري ؟

و للإجابة على إشكالية الدراسة يجب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

أ-ما المقصود بالتحرير المالي و ماهي دوافعه و مؤشراتته ؟

ب-ما هي انعكاسات التحرير المالي على القطاع المالي في الجزائر ؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية

أ-سياسة التحرير المالي ضرورة ملحة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ب-حقق الاقتصاد الجزائري معدلات نمو متباينة نتيجة تغيرات أحدثتها سياسة التحرير المالي.

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

أ-تسليط الضوء على التحرير المالي و دوافعه و مؤشراتته.

ب-التركيز على الإصلاحات المالية في الجزائر ضمن قانون النقد و القرض.

ج-الوقوف على انعكاسات سياسة التحرير المالي في الاقتصاد الوطني.

4.1 المنهج العلمي المتبع: للإجابة على الإشكالية المطروحة نستخدم المنهجين الوصفي و التحليلي

أ-المنهج الوصفي: تطلبت الدراسة اعتماد المنهج الوصفي لمعالجة موضوع التحرير المالي كظاهرة اقتصادية لما لها من أبعاد مختلفة.

ب-المنهج التحليلي: يساعدنا في تحليل الموضوع في شكله النظري و إعطاء صورة واضحة للتحرير المالي و استعراض آثاره و انعكاساته على الاقتصاد الوطني.

2. الإطار النظري لسياسة التحرير المالي:

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا بدأت في عقد السبعينيات في القرن الماضي في العديد من الدول المتقدمة ثم تلتها الدول النامية من خلال التحول الاقتصادي وإصلاحات الجهاز المصرفي.

1.2. مفهوم سياسة التحرير المالي :

يعرف التحرر لغويا هو عبارة عن مجموعة من العمليات كالاختيار والإعداد والتصحيح والتكثيف والتنظيم وغير ذلك من التعديلات التي يتم إجراؤها بهدف إنتاج أعمال أو اتخاذ قرارات صحيحة ومتسقة. ويعرف اصطلاحيا كالآتي:

- عرف كل من (Mckinnon & Shaw 1973) التحرير المالي على أنه : " حل للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة فعالة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية. ويعرف أيضا على أنه مجموعة القرارات والإجراءات، المتخذة تهدف إلى جعل النظام أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسية من خلال الموارد المالية ". (فخري وقادر، 2016، صفحة 368).

- ويعرف (Krueger 1986) التحرير المالي على أنه : كل إجراء من شأنه تخفيض الضوابط والقيود على القطاع المالي أو إزالتها كلياً وتعويض نظام الإشراف والرقابة الكابح للنظام المالي بأخر أقل تدخلا في نشاطه (Bilin, 2003, p. 583).

- وعرفه (Murat Ucer 2000) على أنه " عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي ، كتحرير معدلات الفائدة ، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة " (Bnealla, 2012, p. 05).

- كما عرفه (Plihon – Ben Gamra 2007) التحرير المالي على أنه : كل الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى إزالة أي شكل من أشكال الرقابة التنظيمية الحكومية ذات طابع تقييدي كبح، كمية كانت أو نوعية على الهياكل المؤسسية وعلى أدوات وأنشطة الوسطاء الماليين في القطاع المالي ليس فقط داخليا بل حتى خارجيا وإعطاء السوق مطلق الحرية في ضمان توفير الموارد وتوزيعها وتخصيصها.

- ويعرف أيضا على أنه عبارة عن : " إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة و طويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق فعالية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية وفقا لقوى السوق " (زكي، 1999، صفحة 73).

- يعرف التحرير المالي بأنه يقتضي التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، التي ينجم عن هذا التخصيص غير الكفاء للموارد المالية إلى تأثير سلبي على النمو الاستثمار والادخار (الطفاح).

- ويمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق : على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي.

- أما بالمعنى الواسع: فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام استشرافي قوي (صالح، 2016، صفحة 110).

من خلال التعاريف السابقة يتمثل التحرير المالي في إعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها الكامل والحرية الكاملة في إدارة أنشطتها المالية، ويتم ذلك من خلال الإلغاء الكلي أو الجزئي لمختلف القيود على عمل الجهاز المصرفي، و في غالب الأحيان يتم ذلك من خلال تحرير معدلات الفائدة على القروض و الودائع، وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الاجباري و التخلي كلياً على سياسة توجيه الائتمان، والاعتماد أكثر على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي للتعامل والاستثمار في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى تحرير حساب رأس المال والحساب المالي لميزان المدفوعات ، والذي يعتبر أحد معالم التحرير المالي للقطاع الخارجي، و تتمم للتحرير الداخلي للقطاع الحكومي و البنكي (أوناسي و رزيق ، صفحة 217).

2.2. دوافع التحرير المالي:

تتمثل أهم هذه الدوافع فيما يلي : (طرشي، 2012-2013، صفحة 23).

- المشاكل و الأزمات التي عصفت بالأنظمة الاقتصادية و المالية للدول النامية أواخر السبعينيات من القرن الماضي، التي تسبب فيها تطبيق سياسة الكبح المالي، ما دفع بحكومات هذه الدول إلى تطبيق سياسة التحرير المالي المقترحة من طرف مؤسسات النقد الدولية المتمثلة في صندوق النقد و البنك الدوليين؛
- توفير البيئة الملائمة لتحديث القطاع المالي وتطويره بفتح السوق الوطنية للمؤسسات المصرفية و المالية الأجنبية، من خلال ما توفره من مزايا للاقتصاد الوطني من تكنولوجيا حديثة و أدوات مالية جديدة و أساليب إدارية و طرق تسيير متطورة؛
- رفع كفاءة الأنظمة المالية وجعلها أكثر مرونة و فعالية الوسطة المالية في تعبئة المدخرات المحلية والتخصيص الأمثل لها في الأنشطة الاقتصادية ذات الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بما يعزز و يحسن من وتيرة النمو الاقتصادي؛
- تخفيض معدلات التضخم الصناعية المتقدمة عن طريق زيادة انفتاح التجارة و تصدير فوائدها المالية ;
- تنوع المنتجات المالية و توفير الأدوات، وذلك بظهور أدوات جديدة مثل المبادلات، الخيارات و المستقبليات، التي بإمكانها سد عجز تمويلي مما يتيح تنفيذ السياسات النقدية و المالية و البرامج الإنمائية؛
- يمكن التحرير المالي من تعميق و توسيع الأسواق المالية، من خلال المعاملات و زيادة عدد الأدوات المالية المتاحة لكل المدخرين و المستثمرين ، و تحسين الإطار العام لعملية الوسطة المالية، و التخصيص الأمثل للموارد المالية و تشجيع المدخرات و زيادة المعروض من الائتمان المصرفي ;
- التحرير الرأسمالي يوفر المزيد من فرص الحصول القروض أمام الشركات متعددة الجنسيات ما يساهم في تدعيم توسعها و انتشارها عبر العالم، حيث تتيح عملية تدويل المدخرات العالمية لهذه الشركات تدويل استثمارها من أسواق المال المحلية في البلدان التي تعمل فيها؛
- يمكن انفتاح الأسواق المالية المحلية على الأسواق المالية الدولية من الاستثمار في مختلف الأسواق بواسطة ترابط و تكامل الأسواق المحلية معها، و بالتالي فإن خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص تساعد على اجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون بالخارج، و الحد من ظاهرة هروب رؤوس

- الأموال الوطنية إلى الخارج، مما يسمح لها بالحصول على ما تحتاجه من موارد مالية لسد الفجوة في الموارد المحلية و يشجع زيادة معدلات الاستثمار المحلية و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي;
- تسهيل وصول المستثمرين و المقترضين المحليين إلى مختلف مصادر التمويل الخارجية في المقابل منح فرصة للمستثمرين و الشركات الأجانب الدخول إلى الأسواق المالية المحلية ;
- العمل على تعزيز المنافسة بين الأسواق المحلية لاستقطاب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية في شكل استثمارات أجنبية مباشرة و غير مباشرة ;
- تعزيز الاستثمارات المحلية و تشجيعها في باقي القطاعات من خلال سهولة تأمين رؤوس الأموال عبر مصادرها المختلفة.
- خلق فرص إستثمارية خارجية واسعة أمام فوائض رؤوس الأموال المتاحة و الباحثة عن تحقيق و تعظيم الأرباح، فضلا عن تأمينها ضد المخاطر بالتنوع و توفير فرص الإستثمار في الأسواق المالية الدولية.

وبناء على ذلك اتجهت العديد من الدول المتقدمة و النامية إلى تطبيق سياسة التحرير المالي بشقيه المحلي والخارجي، وهذا بإتباع مجموعة من الخطوات قبل بداية عملية التحرير.

3.2 مؤشرات التحرير المالي

نميز من خلال الأدبيات الاقتصادية ثلاث أنواع من التحرير المالي، و هي تحرير حساب رأس المال و تحرير الأسواق المالية و تحرير النظام المالي المحلي، و لكل نوع من هذه الأنواع مقاييس خاصة بها، و يمكن التمييز بين النظام المالي: إما تحرير بالكامل أو جزئيا أو مكبوح، حيث يعتبر النظام المالي متحرر كليا إذا كانت القطاعات الثلاثة المذكورة سلفا محررة، كما يمكن اعتبار التحرير المالي جزئيا إذا كان قطاع واحد على الأقل ن القطاعات الثلاثة محرر جزئيا، و يمكن اعتباره في حالة كبج مالي إذا كانت كل القطاعات غير محررة، يلخص الجدول 1. مقاييس التحرير المالي :

الجدول 1: مؤشرات قياس التحرير المالي

تحرير القطاع المالي المحلي	
التحرير الكلي	
أسعار الفائدة المدينة والدائنة، القروض و الاحتياطات و البنوك الأجنبية	انعدام الرقابة على أسعار الفائدة والدائنة، بالإضافة لتحرير الائتمان، الاحتياطات البنكية، والسماح للبنوك الأجنبية بالعمل وفتح فروع لها في القطاع البنكي المحلي.
التحرير الجزئي	
أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، القروض والاحتياطات و البنوك الأجنبية	انعدام الرقابة على أسعار الفائدة و الدائنة، أو انعدام الرقابة على الائتمان، الاحتياطات البنكية، و دخول البنوك الأجنبية للقطاع البنكي
الكبح المالي	
أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، القروض و الاحتياطات و البنوك الأجنبية	رقابة تامة على أسعار الفائدة المدينة و الدائنة (التداخل)، بالإضافة إلى الرقابة على الائتمان و الاحتياطات و إغلاق السوق المصرفي أمام البنوك الأجنبية.
تحرير السوق المالي	

التحرير الكلي	
الاستثمار المحلي الأجنبي في المحافظ و الأوراق المالية، إعادة رأس المال، الأرباح و الفوائد إلى مصدر التدفق.	يمكن للمستثمرين المحليين و الأجانب امتلاك أوراق مالية محلية بدون أية قيود و يمكن إعادة خراج رأس المال، توزيعات الأرباح و الفوائد من السوق (البلد) خلال السنتين الأوليتين من الاستثمار بكل حرية.
التحرير الجزئي	
الاستثمار المحلي الأجنبي في المحافظ و الأوراق المالية، إعادة رأس المال، الأرباح و الفوائد إلى مصدر التدفق.	يمكن للمستثمرين الأجانب امتلاك 4 % كحد أقصى من رأس مال الشركة، كما توجد قيود و حواجز على الاستثمار في قطاعات معينة، بالإضافة لقيود على الاستثمار في الأوراق المالية أو لا يمكن إعادة إخراج رأس المال، توزيعات الأرباح و الفوائد من السوق (البلد) قبل سنتين أو خمسة سنوات على الاستثمار الأولي.
الكبح المالي	
الاستثمار المحلي الأجنبي في المحافظ و الأوراق المالية، إعادة رأس المال، الأرباح و الفوائد إلى مصدر التدفق.	لا يمكن للمستثمرين الأجانب امتلاك أوراق مالية محلية، ولا يمكن إعادة إخراج رأس المال، توزيع الأرباح و الفوائد من السوق (البلد) إلا بعد مرور خمسة سنوات على الاستثمار الولي.
تحرير حساب رأس المال	
التحرير الكلي	
الاقتراض الخارجي (الأجنبي) سعر صرف متعدد و قيود أخرى.	تستطيع البنوك و المؤسسات المالية الأخرى الاقتراض من الخارج بشرط إعلام السلطات النقدية و المالية بذلك، و الاحتياطي الإجباري لا يجب أن يتعدى 10 % و الحد الأدنى للاستحقاق هو أقل من سنتين، و لا يوجد سعر صرف خاص على عمليات الحساب الجاري أو حساب رأس المال و انعدام القيود على خروج رؤوس الأموال.
التحرير الجزئي	
الاقتراض الخارجي (الأجنبي) سعر صرف متعدد و قيود أخرى.	الاقتراض من طرف البنوك و المؤسسات المالية من الخارج متاح و لكن بقيود، كما أن الاحتياطي الإجباري لا يجب أن يقل عن 10 % و يزيد عن 50 %، و تاريخ الاستحقاق يجب ألا يقل عن 5 سنوات، و أسعار صرف خاصة على تعاملات الحساب الجاري أو حساب رأس المال، بالإضافة إلى بعض القيود على خروج رؤوس الأموال.
الكبح المالي	
الاقتراض الخارجي (الأجنبي) سعر صرف متعدد و قيود أخرى.	لا تستطيع البنوك و المؤسسات المالية الاقتراض من الخارج، كما أن الاحتياطي الإجباري يجب أن يتعدى 50 %، و اعتماد أسعار صرف خاصة على تعاملات الحساب الجاري و حساب رأس المال، إلى القيود على خروج رؤوس الموال.

SOURCE: Saoussen BENGAMRA Mickail CLEVENOT " Les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développement, croissance économique ou instabilité financière ", université de Paris XIII, HAL Archives- Ouvertes.fr, HAL N° 323334, version 01-20 septembre 2008, p23

3- إنعكاسات إصلاحات التحرير المالي على المؤشرات المالية و النقدية في الجزائر

منذ بداية التسعينات و بعد أن أتبع الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح نظامها المالي و المصرفي و الذي تجلى في ظهور قانون النقد و القرض 90-10، عرفت الجزائر تطورات هامة في مؤشرات المالية و النقدية، لهذا سنحاول التعرض لأهم هذه التطورات خلال الفترة من 1990-2018.

1-3 تحرير معدلات الفائدة

مع صدور قانون النقد و القرض 90-10 وبناء على الإصلاحات التي اقترحها صندوق النقد الدولي اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج Mackinon و shaw في تحرير القطاع المالي .

كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو الحصول على معدلات فائدة حقيقية موجبة و إعطاء أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته و توجيهه نحو تمويل الاستثمار. و فيما يلي عرض لتطور معدلات الفائدة في الجزائر.

الجدول 2: تطور معدلات الفائدة في الجزائر من 1990 إلى 2016

السنوات	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على القروض	السنوات	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على القروض
1990	8	1117	2004	3.64	8
1991	8	12.67	2005	1.93	8
1992	8	14	2006	1.75	8
1993	8	14	2007	1.75	8
1994	12	16	2008	1.75	8
1995	16.58	18.41	2009	1.75	8
1996	14.50	19	2010	1.75	8
1997	12.60	15.70	2011	1.75	8
1998	9.12	11.50	2012	1.75	8
1999	8.25	10.75	2013	1.75	8
2000	7.5	10	2014	1.75	8
2001	6.25	9.50	2015	1.75	8
2002	5.33	8.58	2016	1.75	8
2003	5.25	8.12	/	/	/

المصدر: بيانات البنك الدولي WDI.

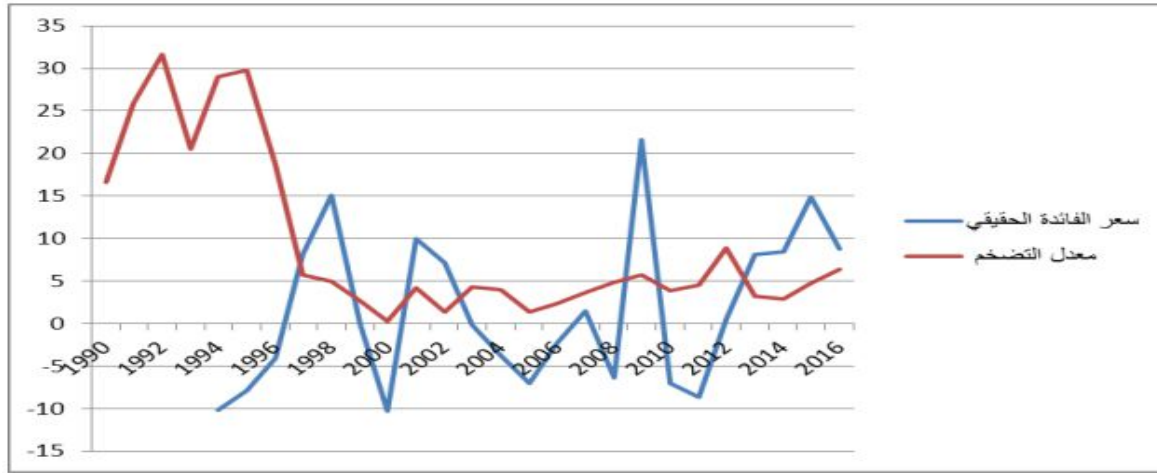
نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدلات الفائدة المدينة عرفت ثلاث مراحل من التطور، المرحلة الأولى من 1990 إلى غاية 1996 تميزت بارتفاع معدلات الفائدة بشكل كبير فبعد أن كانت في سنة 1990 8% أصبحت في سنة 1996 14.50% ، أما المرحلة الثانية من 1997 إلى غاية 2005 شهدت انخفاض تدريجي في معدلات الفائدة المدينة فبعد أن كانت 12.60% في سنة 1997 أصبحت سنة 2005 1.93% ، أما المرحلة الثالثة فقد شهدت استقرارا في معدلات الفائدة ابتداء من 2006 إلى غاية سنة 2016 و التي ثبتت عند قيمة 1.75%.

أما فيما يخص معدلات الفائدة الدائنة عرفت ارتفاعا كبيرا من سنة 1990 إلى 1996 فبعد أن كانت 11.17% سنة 1990 أصبحت حوالي 19% سنة 1996 لتتخفض بعد ذلك ابتداء من 1997 إلى غاية 2003 حيث وصلت في سنة 2003 إلى 8.12% لتشهد استقرارا ابتداء من 2004 إلى غاية 2016 في حدود 8%.

أما أسعار الفائدة الحقيقية فقد كانت سالبة خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1996 (الشكل 1) نتيجة ارتفاع معدل التضخم خلال نفس الفترة حيث بلغ 29.77% سنة 1995 لينخفض معدل التضخم بعد ذلك مسجلا نقطة التحول في معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت موجبة لأول مرة بداية من 1997، و يعود ذلك إلى

تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المسطر من قبل صندوق النقد الدولي نتيجة تطبيق سياسة نقدية و مالية صارمة .

الشكل 1: تطور معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة من 1990-2016

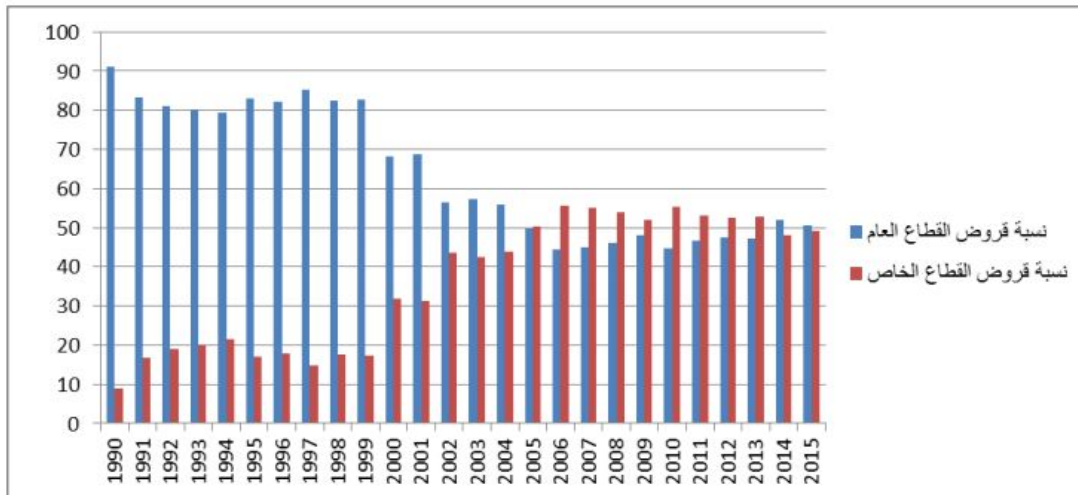


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي DATA BANK.

2-3 توزيع القروض:

من خلال ملاحظة توزيع القروض حسب القطاعات من الشكل رقم 2 نجد أنه خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1999 معظم القروض المقدمة للاقتصاد كانت موجهة للقطاع العام حيث فاقت نسبتها 80% على طول الفترة، على عكس القروض الموجهة للقطاع الخاص التي تميزت بالثبات النسبي في حدود 18 %، لكن بعد سنة 1999 عرفت نسبة القروض الموجهة للقطاع العام انخفاض تدريجي وصل إلى 46 % سنة 2008 و في المقابل شهدت القروض الموجهة للقطاع الخاص ارتفاع نسبي وصل إلى أقصى قيمة له سنة 2006 بـ 55.5% وهذا من أجل توسيع مشاركته في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، وهذا يشكل نقلة نوعية للنظام المالي الجزائري والتركيز على المردودية الاقتصادية للمشاريع الممولة.

الشكل 2: نسب توزيع القروض حسب القطاعات



المصدر: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

3-3 معدل إعادة الخصم

شهد معدل إعادة الخصم عدة تغيرات بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 حيث قام بنك الجزائر برفع النسبة من 10.5 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 1994 نتيجة الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد

الدولي، لينخفض بعد ذلك تدريجيا ليصل إلى 4 % سنة 2004 و ذلك نتيجة فائض السيولة التي عرفها السوق النقدي و يوضح الجدول التالي تطور لمعدل إعادة الخصم خلال الفترة من 1990-2016

الجدول 3: تطور معدل التضخم خلال الفترة من 1990 - 2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل إعادة الخصم	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5	6	6	5.5	4.5
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	

المصدر: بنك الجزائر

4-3 تطور الكتلة النقدية و الناتج المحلي الإجمالي

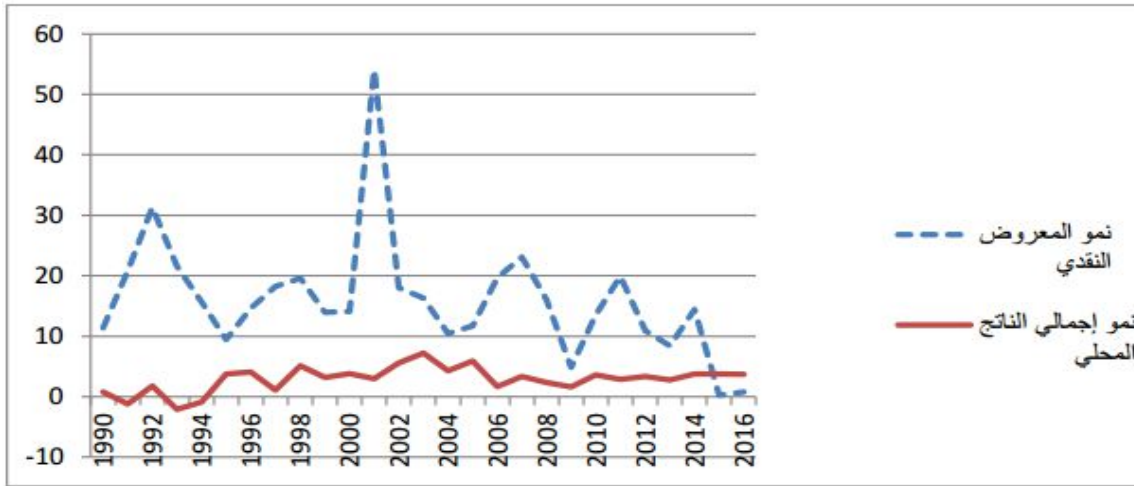
يعتبر التحكم في نمو الكتلة النقدية من بين أهم أهداف سياسة التحرير المالي في الجزائر بهدف تحقيق الاستقرار النقدي لذا سنقوم بعرض تطور نمو المعروض النقدي و الناتج الداخلي الخام في الجزائر من خلال الجدول التالي :

الجدول 4: تطور المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990-2016

السنوات	نمو المعروض النقدي	نمو إجمالي الناتج المحلي	M2/PIB	السنوات	نمو المعروض النقدي	نمو إجمالي الناتج المحلي	M2/PIB
1990	11.40	0.80	61.77	2004	10.45	4.30	59.26
1991	20.8	1.20-	49.11	2005	11.69	5.90	53.82
1992	31.27	1.80	51.94	2006	19.64	1.68	57.28
1993	21.6	2.1-	50.10	2007	23.09	3.17	64.09
1994	15.7	0.89-	45.31	2008	16.03	2.36	62.98
1995	9.46	3.79	37.16	2009	4.84	1.63	73.16
1996	14.64	4.09	33	2010	13.54	3.63	69.05
1997	18.25	1.09	36.08	2011	19.90	2.89	68.06
1998	19.57	5.10	42.37	2012	10.93	3.37	67.95
1999	13.94	3.20	42.20	2013	8.40	2.76	71.71
2000	14.13	3.81	37.82	2014	14.42	3.78	79.24
2001	54.05	3.00	56.84	2015	0.29	3.76	82.59
2002	18.05	5.60	62.72	2016	0.81	3.70	80.88
2003	16.30	7.2	62.81	/	/	/	/

المصدر: بيانات البنك الدولي data bank

الشكل رقم 3: تطور المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990-2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 و الشكل رقم 3 أنه خلال الفترة من 1990 إلى 1993 عرف معدل نمو الكتلة النقدية M2 ارتفاعا متزايد حيث بلغ في سنة ما نسبته 21.6 %، لكن شهد انخفاضا ابتداء من سنة 1994 و ذلك نتيجة السياسة التقشفية التي اتبعتها الجزائر في إطار الإصلاحات المالية مع صندوق النقد الدولي و التي تمثلت في تخفيض عجز الميزانية و تجميد الأجور ، و تخفيض العملة و تقليص حجم الإنفاق العام. لكن سنة 2001 شهدت ارتفاع محسوس لمعدل نمو المعروض النقدي حيث وصل إلى 54.05% و هذا راجع إلى تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث تم ضخ كتلة نقدية كبيرة في الاقتصاد، و ابتداء من سنة 2002 انخفض هذا المعدل إلى غاية سنة 2016 أين وصل إلى 0.81%.

كما نلاحظ اتساع الفجوة بين نمو المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي هذا الأخير الذي بقيت نسبته منخفضة جدا حيث سجل معدلات سالبة في سنوات : 1991-1993-1994.

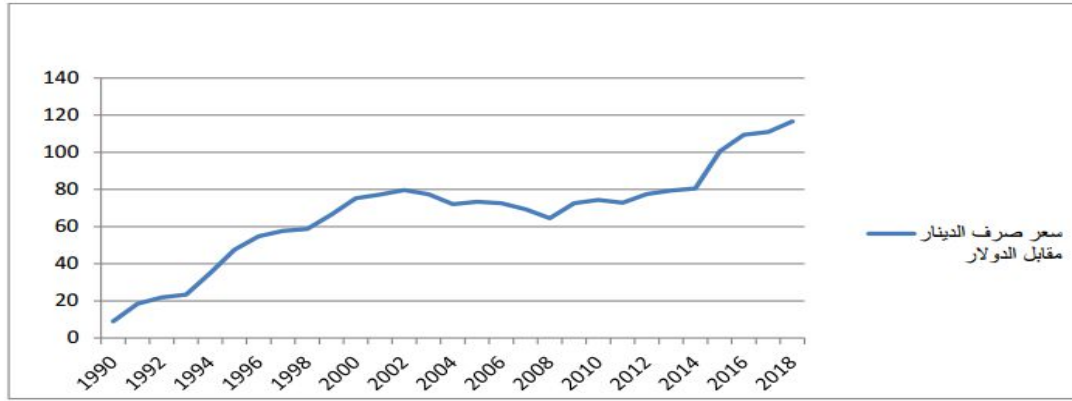
أما فيما يخص النسبة M2/PIB و التي تعبر عن سيولة الاقتصاد فهي مرتفعة جدا حيث وصلت في سنة 1992

إلى 51.94 % و سنة 2013 62.81 % ، و تدل هذه النسبة على أن الاقتصاد الجزائري يتم تمويله بطرق تضخمه.

3-5 تحرير أسعار الصرف

اتخذت السلطات النقدية الجزائرية عدة تدابير لتحرير سعر الصرف، حيث أعلنت رغبتها منذ منتصف 1990 التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات أي نهاية 1993 أو بداية 1994 على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي و احترازي ، و في سنة 1991 قرر مجلس النقد و القرض تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22 % و في أفريل 1994 بنسبة 40.17 % و مع بداية سنة 1996 ، ثم إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزبائنها ، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 (رميدي و بوضياف، 2014، الصفحات 76-77).

الشكل 4: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 1990-2018



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار شهد انخفاض كبير خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث قامت السلطات الجزائرية بأول تخفيض رسمي للدينار في سبتمبر 1991 وذلك من أجل التقريب بين سعر الدينار في السوق الرسمي وسعره في السوق الموازي.

وأجرت التخفيض الثاني في سنة 1994 والذي كان في إطار برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، واستمر سعر صرف الدينار في الانخفاض إلى غاية 2002 أين وصل إلى 79.68 دينار للدولار الأمريكي ليرتفع بعد ذلك في سنة 2003 إلى غاية سنة 2009 أين سجل 72.64 دينار للدولار الأمريكي، لتعود موجة الانخفاضات ابتداء من 2011 إلى غاية 2018 بسبب الأزمة المالية لسنة 2009 ونقص المداخيل، ومن بين كذلك أسباب انخفاض قيمة الدينار هو انخفاض مستويات الإنتاج والإنتاجية والاستمرار في ضخ الأموال في سوق الصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التضخم.

6-3 تحرير حساب رأس المال

قامت الجزائر بتحرير حساب رأس مالها مع الإبقاء على بعض القيود والضوابط على بعض المعاملات خاصة ما تعلق بخروج رؤوس الأموال إلى الخارج، فابتداء من سنة 1991 أصبح لمجلس النقد والقرض صلاحية منح الموافقة على الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، كما اتخذ بنك الجزائر في عام 2005 إجراءات جديدة تسهل تحويل الأرباح ونواتج التنازل عن الأصول التي مصدرها الاستثمار الأجنبي، وتتم طلبات التحويل من خلال الوسطاء المرخص لهم على أن تخضع لاحقا للرقابة البعيدة لمصالح بنك الجزائر.

وبموجب التنظيم رقم (40-2000) الصادر عن بنك الجزائر والمتعلق بحركة رؤوس الأموال الخاصة باستثمارات الحافطة لغير المقيمين يسمح لهم بحرية شراء القيم المتداولة المدرجة في البورصة.

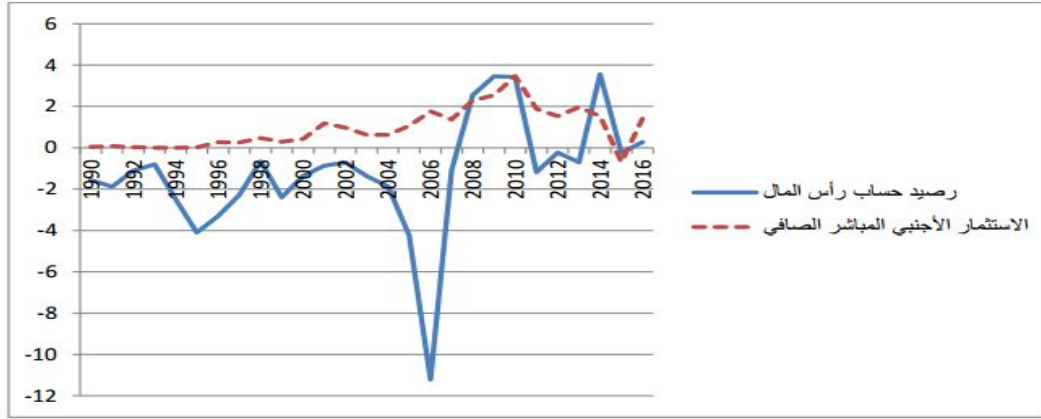
كما يمكن للمقيمين و غير المقيمين من فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى أي بنك تجاري مرخص له وذلك بموجب المادة الأولى من التنظيم (01/09) المؤرخ في 17 فيفري 2009 والمتعلق بحسابات العملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية المقيمين و غير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين.

أما تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر وإعادة تحويلها فحسب المادة 183 و 184 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أي نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني (المادة 183، صفحة 541).

ويمكن إعادة تحويل رؤوس الأموال و النتائج و المداخل و الفوائد من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 و تتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر(المادة 184، صفحة 542)

ويوضح الشكل التالي تطور رصيد حساب رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي في الجزائر من 1990 إلى سنة 2015.

الشكل 5: رصيد حساب رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي في الجزائر من 1990 إلى 2016



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر

يتضح من الشكل السابق أن رصيد حساب رأس المال اتسم بالعجز على طول الفترة من 1990-2007، وذلك راجع إلى المستوى المتدني لتدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل و تراكم الديون الخارجية و انخفاض أسعار البترول، و ازدادت حدة هذا العجز في سنة 2006 نتيجة التسديد المسبق لأغلب ديون الجزائر، لكن في سنة 2008 شهد حساب رأس المال رصيدا موجبا قدر بـ 2.54 مليار دولار نتيجة ارتفاع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ 2.28 مليار دولار في سنة 2008 بعد أن كانت 1.37 مليار دولار في سنة 2007، و استمر هذا الرصيد الموجب إلى غاية 2010، أما سنوات 2011، 2012 و 2013 فد شهدت رصيدا سالب نتيجة انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليتحسن في سنة 2014 محققا ما قيمته 3.55 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

4. الخاتمة:

أدت الاختلالات والأزمات الاقتصادية والمالية في الجزائر إلى القيام بإصلاحات دورية متجددة تناولت مجالات عدة ومنها إصلاح القطاع المالي، من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد الوطني بحيث لا يكتمل هذا التحول دون أن تؤدي المؤسسات المالية والمصرفية جميع وظائفها، والهدف من هذه الإصلاحات إقامة نظام مالي فعال يتماشى والتطورات الدولية وضمان أعلى معدلات للنمو الاقتصادي، وعليه بدأت الجزائر في إتباع سياسة التحرير المالي منذ بداية التسعينيات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية وبشكل خاص القطاع المالي والنقدي، حيث ميزها التدرج في إزالة الضوابط والقيود على القطاع المالي سعيا منها لتعزيز واستدامة معدلات النمو الاقتصادي في الارتفاع.

1.4 نتائج الدراسة: من خلال الدراسة يمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ ارتفاع درجة الكبح المالي للقطاع المصرفي و القطاع المالي في الجزائر، رغم الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها من خلال التحرير المالي لغرض رفع مساهمتها في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي؛
 - ✓ لا يزال القطاع المالي و المصرفي في الجزائر تسيطر عليه المؤسسات المالية العمومية التي تتميز بتدخل الدولة في تخصيص و توجيه الائتمان نحو الاستثمارات و القطاعات التي تراها ذات أولوية؛
 - ✓ بالرغم من السعي نحو تحرير القطاع المصرفي و فتح المجال أمام المنافسة الأجنبية و المحلية لمزاولة أنشطتها التمويلية المختلفة، لا يزال القطاع المصرفي يسيطر على حوالي 90% من الأصول البنكية للقطاع المالي في الجزائر، مما يترجم عدم الاستفادة من مزايا التحرير المالي؛
 - ✓ محاولة إعادة الرجوع إلى سياسة الكبح المالي من قبل الدولة في الجزائر خاصة بعد ما يسمى بفضيحة القرن و فتح ملف بنك الخليفة، حيث استعاد بنك الجزائر مكانته كمركز للنظام المصرفي و النقدي.
- #### 2.4 التوصيات: على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نطرح بعض المقترحات و التوصيات
- ✓ تعميق الإصلاحات المصرفية و ذلك بتحديث و عصنة المنظومة المصرفية في الجزائر بما يدعم بناء نظام مالي فعال و متنوع يؤدي إلى التحول إلى اقتصادات الأسواق المالية و يسمح بتحقيق تمويل واسع و بأدنى تكلفة، و قادر على جمع المدخرات و إعادة توزيعها على قطاعات الاقتصاد الوطني و يقدم التسهيلات اللازمة و يتصف بالمرونة و الشفافية و المساءلة و المشاركة؛
 - ✓ ضرورة الاهتمام بتنشيط السوق المالي في الجزائر لضمان تنوع المنتجات المالية و الرفع من كفاءته و الأخذ بآليات تطوير القطاع المالي من أجل تحقيق استقرار في الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط و البعيد و ضرورة إتباع سياسة اقتصادية مناسبة تشجع على المنافسة النزيهة داخل القطاع المالي و تساعد على الاستفادة من مزايا التحرير المالي و تفادي عيوبه؛
 - ✓ ضرورة إرساء و تطبيق معايير الحوكمة المالية من أجل الرفع من كفاءة و فعالية و أداء المؤسسات المالية في الجزائر و بالتالي تحقيق الأهداف المسطرة.

5. قائمة المراجع:

- المادة 183. (بلا تاريخ). قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
- المادة 184. (بلا تاريخ). قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.
- حساي أوناسي، و كمال رزيق . (بلا تاريخ). سلوك متغيرات السياسة النقدية و التحرير المالي في الجزائر للفترة 2005 إلى 2015، مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 9.
- رمزي زكي. (1999). العولة المالية، (المجلد 2). مصر، القاهرة: المستقبل العربي.
- عبد القادر صالح. (2016). سياسات التحرير المالي و أثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية.
- عبد الوهاب رميدي، و مختار بوضياف. (2014). أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة من (1990-2010)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 10.

- لخضر طرشي. (2012-2013). متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي، أطروحة الدكتوراه، تخصص مالية ونقود. ، جامعة حسيبة بن بوعلي.
- محمد الطلفاح. (28 01, 2022). المعهد للتخطيط بالكويت. تم الاسترداد من www.arab-c23_first.htm/course23/23/api.org
- محمد سامر فخري، و بهاء الدين قادر. (2016). الربحية المصرفية في ظل التحول من سياسة الكبح المالي إلى سياسة التحرير المالي في العراق للمدة 1998-2011. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12.
- Bilin, N. (2003, October). Budget Deficit and Inflation : The Roles of Central independence and Financil Market Development. *Contemporary Economic Policy*, N4.
- Bneallal, B. (2012). Les effets de L’application de la Politique de libéralisation financière sur la croissance économique en algérie (1970/2010). Lauréats du concours FES Algérie.